الأمم المتحدة

DP/2006/35

Distr.: General
6 August 2006
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦

١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ (١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جنيف)*

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٣

بيان مدير البرنامج

ثانيا – التقرير السنوي للمديرة التنفيذية وبيان المديرة التنفيذية ٥

ثالثا – الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٠

رابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ١١

خامسا – التقييم ١٥

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا – التقرير السنوي لمدير البرنامج ١٧

سابعا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩

* أدى تجميع البيانات اللازمة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى التأخر في تقديم هذا التقرير.

110906 110906 06-47017 (A)

ثامنا – تقرير التنمية البشرية ٢٠
تاسعا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٠
عاشرا – التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٢١
حادي عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٢
ثاني عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٢٣
ثالث عشر – برنامج متطوعي الأمم المتحدة ٢٣
رابع عشر – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٢٥
خامس عشر – التقييم ٢٦

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادس عشر – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية ٢٧
سابع عشر – عملية البرمجة ٢٩
ثامن عشر – الزيارات الميدانية ٣٠
تاسع عشر – الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٨-٢٠١١ . . . . . ٣١
عشرون – مسائل أخرى ٣٢

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه بجنيف. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٦، بصيغتهما المعدلة شفويا، والتقرير المتعلق بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/15).

٢ – واعتمد المجلس التنفيذي ١٧ مقررا، بما في ذلك المقرر ٢٠٠٦/٢٥ بشأن تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي والاستعراض العام للمقررات. ويمكن الاطلاع على تجميع للمقررات المعتمدة في موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت: www.undp.org/execbrd.

٣ – ووافق المجلس على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦:	من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧:	من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧:	من ١٢ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧:	من ١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

بيان مدير البرنامج

٤ – أشار مدير البرنامج، في بيانه إلى المجلس التنفيذي، إلى الأحداث الكبرى التي رسمت معالم بيئة المعونة الدولية منذ توليه منصبه. وأبرز المسائل الاستراتيجية الرئيسية التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمل الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئية، ملاحظا أن:

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى الاضطلاع بدور بنّاء في الأحداث الرئيسية التي شكّلت البيئة الإنمائية الدولية منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهي فترة شهدت إنشاء هيئتين جديدتين تابعتين للأمم المتحدة هما لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، واستجابات دولية متضافرة واسعة النطاق دعما لمناطق متضررة جراء كوارث طبيعية، فضلا عن زيادات هامة في المساعدة الإنمائية الرسمية ناجمة عن عمليات رئيسية لتخفيف أعباء الديون؛

(ب) وتوزيع فوائد النمو السريع للاقتصاد العالمي لم يكن متكافئا، وعجز قادة العالم عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جولة موجهة للتنمية في المحادثات التجارية متعددة الأطراف؛

(ج) وثمة تغيير داخلي هام داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشمل، في جملة أمور، تعيين كبار موظفين جدد، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لدعم زيادة الشفافية والمساءلة، واستعراض سياسة التقييم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) ومجموع إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به ارتفعت بنسبة ١٧ في المائة بالقيم الاسمية. وتجاوزت وتيرة نمو الموارد غير الأساسية للبرنامج وتيرة نمو موارده الأساسية، مما أدى إلى أن أصبحت نسبة التوافق دون الحل الأمثل بين الموارد التي تمكّن البرنامج من الاضطلاع بولايته بصورة فعالة ومرنة والموارد المخصصة بدرجات مختلفة وهي بالتالي ذات طابع تكميلي؛

(هـ) والجوانب المختلفة لكن المتكاملة لمهمة البرنامج شهدت مصدرين ظاهرين للتوتر يتمثلان في: الحاجة إلى إرساء أنشطة تنفيذية تركز على النتائج في العمل التعقيدي لتحديد المعايير بحيث تساهم تلك الأنشطة بدورها في إرشاد هذا العمل، وضرورة توفير دعم موجه في الوقت المناسب في حالات ما بعد الأزمات دون إغفال الأهداف طويلة الأجل بشأن تطوير القدرات.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان على الموقع: http://content.undp.org/go/newsroom/june-2006/statement-dervis-exec-20060619.en?categoryID=593043%&lang= en.

٥ - وشكرت الوفود المدير على بيانه الزاخر بالمعلومات وعلى تقديمه رؤية متبصرة لدور البرنامج في السياق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة، مع الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الدافع وراء برنامج المواءمة والتبسيط إنما هو في نهاية المطاف الرغبة في تحسين فعالية المعونة وتحقيق نتائج إنمائية. وشددت بعض الوفود على مطلب توثيق التعاون على المستوى القطري بين مختلف أعضاء أسرة الأمم المتحدة الحاضرين، بينما دعت وفود أخرى إلى مزيد من الملكية الوطنية والتحديد في تعريف النموذج المناسب للتعاون بين كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٦ - ووصفت الوفود الاتجاه التصاعدي للموارد التي عُهد بها إلى البرنامج بأنها مشجعة، بينما أحاطت علما على النحو الواجب بالاختلال المتنامي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – التقرير السنوي للمديرة التنفيذية وبيان المديرة التنفيذية

٧ – استهلت المديرة التنفيذية بيانها بالإعراب عن تعازيها للوفاة المفاجئة للدكتور لي جونغ ووك، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. وتابعت كلمتها لتركز على المسائل الرئيسية التالية: متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والاجتماع الاستعراضي الذي عُقد مؤخرا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتحقيق الهدف الإنمائي للألفية (الهدف ٥)؛ وأمن سلع الصحة الإنجابية؛ والسكان والتنمية؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ والموارد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والهيكلة الإقليمية؛ والمساءلة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان في موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على شبكة الإنترنت عند: http://www.unfpa.org/exbrd.

٨ – وأثنت الوفود على المديرة التنفيذية لبيانها الممتاز والمُلهم ولقيادتها المتبصّرة. وأعربت عن دعمها القوي للصندوق وتقديرها للعمل الذي يضطلع به، وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ المكتسبات الهامة التي حققها الصندوق في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك توسيع قاعدة المانحين له لتشمل ١٧٢ مانحا. وأثنت على جهود الصندوق الرامية إلى النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على الأهمية المحورية للصحة الإنجابية والحقوق المتصلة بالحد من الفقر. وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تنفيذ الالتزام المتعهد به في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتحقيق الحصول الشامل على الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. وأشادت بالصندوق على دوره الطليعي في كفالة إدراج الديناميات السكانية والصحة الإنجابية والمنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأثنت على الدور القيادي الذي يقوم به الصندوق في إنقاذ أرواح النساء وحماية حقوقهن الصحية. ودعت إلى تعزيز دور الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب وفي معالجة مسائل الهجرة الدولية، بما في ذلك تفشي ظاهرة الهجرة بين أوساط النساء.

٩ – وشددت الوفود على أهمية إبراز الصلات القائمة بين الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز). وأشادت بالدور الطليعي للصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشجعت الصندوق على مواصلة العمل مع وكالات أخرى على المستويين العالمي والقطري من أجل كفالة تنفيذ توصيات فريق العمل العالمي، بما في ذلك إجراء تقسيم مناسب للعمل فيما بين الوكالات. ورحبت الوفود بالبرنامج العالمي الذي وضعه الصندوق من أجل تعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية، مع ملاحظة الفائدة التي يمكن تحقيقها بكفالة تمويل

أطول أمدا وأكثر استقرارا للوازم الصحة الإنجابية. وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ التزام الصندوق بخفض معدل وفيات الأمهات النوافس واعتلال صحتهن، والعنف الجنساني. وتساءلت عما يمكن القيام به من أجل تعزيز دور الصندوق في النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء صحة الأم. ولاحظ أحد الوفود ضرورة إجراء مزيد من البحوث بشأن الآثار الاجتماعية للوفيات النفاسية. وأثنت الوفود على الشراكة الجديدة المعنية بصحة النوافس والرضّع والأطفال والحملة التي يقودها الصندوق من أجل القضاء على ناسور الولادة.

١٠ - وأثنت الوفود على عمل الصندوق في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية، بما في ذلك في أعقاب أمواج تسونامي والزلزال الذي ضرب باكستان. ونوهت إلى الإسهام الكبير الذي يقدمه الصندوق في تعزيز الصحة الإنجابية ومعالجة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وتساءلت عن التدابير التي يتخذها الصندوق من أجل تعزيز الموارد البشرية والشراكات والتمويل من أجل الاستجابة الإنسانية.

١١ - وشددت الوفود على أهمية قيام الصندوق باستخدام ميزته النسبية في النهج القطاعية الشاملة، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وإصلاح قطاع الصحة. وشجعت الصندوق على العمل الإعدادي وعلى تعزيز دوره القيادي والاستراتيجي في العمليات الوطنية والحوار المتعلق بالسياسات العامة المعنية بالصحة والحقوق الإنجابية. وأثنت على الصندوق لعمله في جمع البيانات والدعم الذي يقدمه لإجراء التعدادات.

١٢ - وأبدت الوفود اهتماما لدى علمها بأن الهيكلة الإقليمية كفيلة بجعل الصندوق منظمة أقوى وأكثر تركيزا على الميدان. وأعربت عن أملها أن تقدم الإحاطة غير الرسمية المقبلة معلومات بشأن خطط الهيكلة الإقليمية وخياراتها وتكاليفها وفوائدها. وفي حين أشار أحد الوفود إلى ضرورة تنسيق جهود الهيكلة الإقليمية مع وكالات أخرى، وجه دعوة إلى الصندوق لفتح مكتب إقليمي في بلده.

١٣ - وأثنت الوفود على الصندوق لدوره النشط والبنّاء في عملية إصلاح الأمم المتحدة ولتركيزه على تعزيز الملكية والقيادة على المستوى الوطني. وشجعت تعاون الصندوق مع الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على مستوى المنظومة. وأشارت إلى أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات يشكل أساس عملية إصلاح الأمم المتحدة. واستفسرت عن التجربة بشأن نموذج المكتب المشترك. ولاحظ أحد الوفود أن هناك تفاوتات في كفاءات ومهارات موظفي الأمم المتحدة.

١٤ - وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن الصندوق قد بلغ في عام ٢٠٠٥ أعلى مستوى من التبرعات على الإطلاق. وشددت على أن الموارد الأساسية هي اللبنة الأساسية للصندوق، وأكدت أنه لا ينبغي الاستعاضة عن الموارد الأساسية بالموارد غير الأساسية. ودعت الوفود المانحين إلى زيادة مساهماتهم في الموارد الأساسية للصندوق. وأعلنت النرويج أنها ستزيد مساهمتها في الموارد العادية للصندوق بمبلغ ١٢ مليون دولار، أي بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. وأشارت السويد إلى أن مساهمتها في الموارد الأساسية للصندوق تزيد على ٥٠ مليون دولار. وذكرت سويسرا أنها تخطط لتقديم تعهد متعدد السنوات بتقديم تبرعات.

١٥ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لالتزام الصندوق بالإدارة والبرمجة المستندين إلى النتائج، ودعت إلى تحسين البيانات الأساسية وقياس النتائج. ورحبت الوفود بتزايد اهتمام الصندوق بالمساءلة. وشجعته على وضع عملية شاملة وجامعة لتطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل. كما حثته على الضغط من أجل تحقيق تغير هام على المستوى القطري، وشدّدت على أهمية تحقيق نتائج ملموسة وتعزيز مكانته وتجنب ازدواجية الجهود وتشتتها. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق إلى بلدانها.

١٦ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على مساندتهم القوية وتعليقاتهم المفيدة. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تدعم تطوير قواعد بيانات وطنية ديمغرافية واجتماعية لأغراض التنمية والتعداد والدراسات الاستقصائية، وخاصة التعدادات الوطنية للسكان. وأكدت على الأهمية الحاسمة للاستثمارات في مجال البيانات من أجل تحقيق التنمية، سواء فيما يتعلق بتعزيز الموارد البشرية أو زيادة جودة مصادر البيانات والتغطية التي تتيحها. كما يدعو الصندوق بقوة إلى مزيد من الاستثمارات في مجال بناء القدرات ويعطي الأولوية للمبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يولي اهتماما متزايدا لمسألتي الهجرة والتنمية. وفي عام ٢٠٠٦، سيركز المنشور السنوي الرئيسي للصندوق، المعنون ''حالة سكان العالم''، على الهجرة والمرأة.

١٧ - وفيما يتعلق بالصحة النفاسية، أشارت إلى أن الصندوق يعتمد استراتيجية أكثر تركيزا بكثير من أجل تقديم الدعم إلى الحكومات لإحراز تقدم فيما يتعلق بمعدل وفيات النوافس واعتلال صحتهن، ويركز على التدخلات الثلاثة الأكثر فعالية، وهي: توفير قابلات ماهرات عند الولادة، وتنظيم الأسرة، وتقديم الرعاية في حالات الولادة الطارئة. وإذ أعربت عن اتفاقها بشأن الحاجة إلى نهج أكثر اتساقا للأمم المتحدة من أجل تحسين الصحة النفاسية،

أشارت إلى أن الصندوق يركز على: (أ) العمل ضمن تحالفات تعزز الصحة النفاسية من قبيل الشراكة الجديدة بشأن صحة النوافس والرضع والأطفال؛ و (ب) العمل من خلال مناقشات واتفاقات ثنائية مع وكالات شقيقة، من قبيل الشراكات الاستراتيجية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي؛ و (ج) العمل في إطار العمليات الوطنية من أجل تعزيز المشاركة في النهج القطاعية الشاملة وورقات استراتيجية الحد من الفقر بهدف تعزيز الصحة النفاسية، من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان الأفريقية وخرائط الطريق الرامية إلى خفض معدل وفيات النوافس والمواليد؛ و (د) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (هـ) تطوير قدرة الصندوق ذاته كمنظمة من خلال توفير التدريب وتطوير سياسات ومبادئ توجيهية وأصول معرفية لأغراض منها على سبيل المثال النهج القطاعية الشاملة.

١٨ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الاجتماع رفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أتاح منبرا سياسيا للربط بين الصحة الجنسية والإنجابية من جهة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جهة ثانية، ولإجراء مزيد من الحوار مع الحكومات. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيقوم بمتابعة الأهداف الوطنية من أجل توفير الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ويعمل الصندوق بنشاط على الترويج لتنفيذ توصيات فريق العمل العالمي على المستوى القطري، وذلك بوصفه عضوا في المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي العديد من البلدان، يتولى ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان رئاسة فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٩ - وذكرت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل بصورة وثيقة مع تحالف لوازم الصحة الإنجابية، لأغراض منها التخطيط لتمويل مبادرة أمن سلع الصحة الإنجابية. ويتعلق الأمر ببرنامج عالمي جديد لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية هدفه تعزيز القدرات الوطنية في توقّع الاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية وغيرها من السلع المرتبطة بالصحة، والتخطيط لضمان تدفق مستدام من تلك السلع؛ وتعزيز و/أو إنشاء نظم وطنية لإدارة اللوجستيات؛ وإقناع الحكومات باستحداث بند في ميزانية وزارات الصحة لتخصيص موارد وطنية للسلع الأساسية. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، لاحظت أن الصندوق قد استخلص دروسا كثيرة من تجاربه السابقة، وأنه بصدد بناء قاعدة معرفية والقدرات اللازمة للاستجابة السريعة عند الحاجة إليها. وقد تم الاعتراف بالاستجابة السريعة التي قدمها الصندوق في البلدان التي تضررت من أمواج تسونامي وفي باكستان عقب الزلزال. ولاحظت أن الصندوق بحاجة إلى مواصلة بناء قدراته المتعلقة بالموارد البشرية، كما ونوعا.

٢٠ - وذكرت أن الهيكلة الإقليمية كفيلة بالمساهمة في تحقيق مزيد من التكامل والكفاءة والفعالية بين إدارة البرامج والمساعدة التقنية، من خلال دمج المجالين معا؛ وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التنسيق والاتساق في الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية. وشددت على أن الصندوق يتبع نهجا تشاركيا في استكشاف خيارات الهيكلة الإقليمية. وهو يتوقع عرض الآثار المالية للهيكلة الإقليمية على المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٢١ - وشكرت الوفود على تقديرها للدور النشط الذي يضطلع به الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة. وأكدت أن الصندوق يسترشد باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات ويلتزم التزاما راسخا به وبتنفيذه. فالهدف الذي يركز عليه الإصلاح وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو تحسين الأداء والنتائج على المستوى القطري. وشددت على أن الإصلاح في مجال التنمية إنما يتعلق بالقيادة والملكية وبناء القدرات على المستوى الوطني. وأكدت على الحاجة إلى توخي اليقظة بشكل خاص حتى يكون برنامج 'أمم متحدة واحدة' جامعا بحيث يدمج مختلف جداول الأعمال الإنمائية، بما في ذلك جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ضمن إطاره وأنشطته الاستراتيجية. وأضافت أن الصندوق سيحتاج إلى ما يكفي من الموارد البشرية لتقديم مشاركة موضوعية ومستدامة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، أفادت بأن الصندوق يدعم عمل الفريق، ولا سيما العمل المتعلق بنظام المنسق المقيم. كما يضطلع الصندوق بدور قيادي في مجال ممارسات الأعمال التجارية، من خلال الإفادة من دور المديرة التنفيذية بوصفها رئيسة اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة.

٢٢ - وفيما يتعلق بنموذج المكتب المشترك، أشارت إلى إنشاء أول نموذج من ذلك القبيل في الرأس الأخضر وبدء أعماله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبالتالي، فإنه من المبكر للغاية تقييم أثره. ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض الدروس السريعة بشأن ما قد يحتاجه المكتب المشترك، ولا سيما: التزام قوي من جانب الحكومة الوطنية؛ والتزام قوي من جانب منظومة الأمم المتحدة؛ والإعداد المسبق للعديد من المسائل المفصلة المتعلقة بالإجراءات والخدمات المشتركة والنظم المشتركة والأماكن المشتركة والموظفين وغير ذلك؛ وضمان صياغة جميع الولايات في إطار برنامج وطني متسق وكفالة معالجتها بصورة جيدة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ذكرت أن الصندوق يواجه تحديات فيما يتعلق بالبيانات الأساسية لقياس أثر البرامج والإبلاغ المستند إلى الأدلة وإسناد النتائج. وتشكل هذه المسائل محور العمل الذي يضطلع به الصندوق حاليا في تطوير الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ -٢٠١١. ويهدف الصندوق إلى كفالة جعل

الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل أساسا لمساءلة الصندوق عن أدائه. وثمة حاجة إلى الوضوح فيما يتعلق بالدور المتوقع من الصندوق على كل مستوى من مستويات التنمية لدعم ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت على أن التحدي يكمن في تحقيق التوازن بين دور الصندوق بوصفه الحارس العالمي القيّم على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والعمل الإعدادي في الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة، مع الحاجة إلى إثبات قيمة مضافة حقيقة على الأرض حيثما نُفذت الإجراءات العملية وحيثما شوهد التغير بوضوح. ورحبت بالتوجيه الذي يقدمه المجلس التنفيذي.

٢٤ - وفيما يتعلق بالموارد البشرية والمكانة على المستوى القطري، لاحظت أن الصندوق، على غرار المؤسسات كافة، يواجه حالة التفاوت في كفاءات الموظفين ومهاراتهم. وهو ما يفسر المكانة المتفاوتة للصندوق على المستوى القطري، فضلا عن الجودة المتفاوتة في تنفيذ البرامج. وطمأنت المجلس التنفيذي على أن الصندوق عاكف على معالجة هذا التحدي. وأشارت إلى أن استراتيجية الصندوق في مجال الموارد البشرية تستند إلى الكفاءة وأن الصندوق يستثمر استثمارا كبيرا في تدريب الموظفين. وأضافت أن الحوار الإعدادي غير كاف بالنظر إلى المسائل بالغة الحساسية والشخصية التي يتعين على الصندوق معالجتها. وفي الواقع، لا بد من العمل على مستويين هما: مستوى الحوارات الوطنية الإعدادية من أجل وضع السياسات والقوانين وتخصيص الموارد؛ ومستوى المجتمعات المحلية، بواسطة شركاء محليين من أجل تعبئة المجتمع المحلي وتوعيته بشأن أهمية تنفيذ البرامج التي تدعمها الحكومة.

ثالثا - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٥ - قدم رئيس فرع تعبئة الموارد التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الصندوق (DP/FPA/2006/3)، كما قدم معلومات مستجدة بشأن توقعات إيرادات الصندوق حتى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير الواضح والزاخر بالمعلومات وعن سرورها لملاحظة الزيادة في الموارد العادية وغيرها من موارد الصندوق في عام ٢٠٠٥، وكذا ارتفاع عدد المانحين إلى ١٧٢ مانحا. كما أعربت عن سرورها لملاحظة الزيادة في التعهدات متعددة السنوات بتقديم تبرعات. وأشارت إلى أن هذه الزيادات تجسد العمل الجاد الذي يقوم به الصندوق والتزامه وثقة المجتمع الدولي فيه وإيمانه به. وشددت على الحاجة إلى توفير مزيد من الموارد الأساسية، بوصفها اللبنة الأساسية للصندوق. علاوة على ذلك، شددت على الحاجة إلى زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد، وأكدت أنه لا ينبغي الاستعاضة عن الموارد الأساسية بالموارد غير الأساسية.

٢٧ - وأبدت الوفود موافقتها بشأن النقطة التي أُثيرت في التقرير والتي تفيد بأن زيادة الموارد المتاحة للصندوق ستمكّنه من توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها إلى البلدان من أجل بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان الألفية؛ وخاصة فيما يتعلق بالصحة النفاسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإذ أشارت الوفود إلى أن ٩٤ في المائة من الموارد العادية للصندوق مقدمة من ١٧ مانحا رئيسيا، شجعت الصندوق على توسيع قاعدة المانحين وتعميقها. وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن أثر تقلبات أسعار الصرف على التبرعات. وحثت الصندوق على معالجة مسألة تأثر الاتجاهات التصاعدية للتبرعات بتقلبات سعر الصرف، وتساءلت عن إمكانية وضع سياسة لتحقيق استقرار الحالة. وطلب أحد الوفود أن تتضمن التقارير المقبلة بيانات عن زيادات بالقيمة الحقيقية. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي يخطط بها الصندوق لزيادة الأرصدة المواضيعية والحفاظ عليها في المستقبل.

٢٨ - وتوجه رئيس فرع تعبئة الموارد بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لثقتهم في الصندوق وإيمانهم به. وفيما يتعلق بتحويل التبرعات إلى مبالغ بالدولار، أوضح أن سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة هو سعر الصرف المعمول به وقت استلام التبرع. وبالنظر إلى تأثير تقلبات سعر الصرف في التبرعات، ذكر أنه سبب يدعو بالأحرى إلى تحديد التبرعات بالعملة الوطنية. وبالنسبة إلى الأرصدة المواضيعية، لاحظ أن للصندوق في الوقت الراهن رصيدين مواضيعيين، وأنهما يوفران موارد لمعالجة مسائل رئيسية لا يتوافر لها ما يكفي من الموارد الأساسية. وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينظر في سبل معالجة مسألة أثر تقلب أسعار الصرف.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٦/١٢: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية عن عام ٢٠٠٥، والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ١١ مشروعا من مشاريع وثائق البرامج القطرية؛ و ١٣ تمديدا للبرامج؛ وتقرير عن البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى ميانمار. وأدلى ببيانات استهلالية كل من نائب المدير التنفيذي (البرنامج) ومديري شعبة أفريقيا، وشعبة آسيا والمحيط الهادئ، وشعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى، وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أفريقيا

٣١ - أعربت الوفود عن تقديرها لاتساق البرامج القطرية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الأطر الإنمائية الوطنية، ورحبت بالجهود التي يبذلها الصندوق للمشاركة في النهج القطاعية الشاملة والدعم المباشر للميزانية. ولاحظت الوفود التحديات التي تواجهها إثيوبيا، بما في ذلك ارتفاع معدل وفيات النوافس. واعترفت بالعمل الذي يضطلع به الصندوق لمعالجة مسألة زواج الأطفال. وشددت على الحاجة إلى معالجة مسائل من قبيل إشراك الرجل؛ ونقص سلع الصحة الإنجابية في المناطق الريفية. ولاحظت بعض الوفود ضرورة زيادة التركيز على العمل مع المنظمات غير الحكومية في كل من إثيوبيا وسان تومي وبرينسيبي. وتساءلت عن سبل كفالة الاتساق بين عمل الصندوق وعمل باقي المنظمات، وأفادت بأن البرنامج القطري لموزامبيق يشكل مثالا جيدا للاتساق. وأثنت على الصندوق لدعمه استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال التركيز على الشباب الذين لا يرتادون المدارس في موزامبيق، وشددت على الحاجة إلى تدخلات تستجيب للاحتياجات المحلية وتتماشى مع الأنماط الاجتماعية والثقافية. وإذ أعربت الوفود عن تقديرها لدور الصندوق في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، أعربت أيضا عن قلقها إزاء تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط النساء في موزامبيق وغينيا. وإذ أشارت إلى عدم توافر وسائل منع الحمل في غينيا، أثنت على الجهود التي يبذلها الصندوق لتطوير خطة شراء وطنية.

٣٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لقيام الصندوق بتعزيز مشاركته في البرمجة المشتركة. وفيما يتعلق بتجميع التمويل في موزامبيق، تساءل أحد الوفود عن الإجراءات التي يمكن استخدامها لتعقب أمول كل وكالة ومعرفة الأنشطة التي تُستخدم فيها. وشدد أحد الوفود على أهمية اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان في عملية تطوير البرامج القطرية. وذكر وفد آخر أنه ينبغي في حالات تمديد البرامج تحديد سبب التمديد. وأضاف الوفد نفسه أنه فوجئ بعدم حضور البلدان التي يجري النظر في برامجها، واقترح ضرورة كفالة حضورها في المستقبل.

٣٣ - وأشارت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن الصندوق ما فتئ يضطلع بأنشطة الدعوة لدى الحكومات المعنية بشأن إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية. وأعربت عن موافقة الصندوق على الحاجة إلى التركيز على إشراك الرجل في برنامج إثيوبيا. وإذ لاحظت تعزيز برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موزامبيق من أجل الاستجابة لاحتياجات الشباب، أشارت إلى أن الجهود جارية لمكافحة تفشي الوباء

في أوساط النساء. وفيما يتعلق بتجميع التمويل، ذكرت أنه بفضل مصفوفة النتائج والموارد الخاصة بالصندوق، فإنه من السهل تعقب أنشطة وموارد كل وكالة. ولاحظت أن عملية التعقب المذكورة ستكون أكثر صعوبة في إطار دعم مباشر للميزانية. وأوضحت أنها مستعدة لمعالجة أي مسائل محددة على أساس ثنائي.

الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى

٣٤ - أعربت الوفود عن قلقها لارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات والإجهاض والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في مولدوفا، وعن الاتجار بالنساء والفتيات، ومسائل الهجرة. وبالنسبة للبرنامج الخاص بمصر، أعربت الوفود عن اغتباطها لما لاحظته من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان خطط لتعزيز شراكاته مع الحكومة والمجتمع المدني لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ووافقت هذه الوفود على أنه من المهم إشراك الزعماء الدينيين المصريين في المسائل المتعلقة بالرعاية الصحية الإنجابية بين المراهقين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأعربت الوفود عن اغتباطها لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يتعاون مع المنظمات الدينية في الجمهورية العربية السورية من أجل تعزيز الصحة الإنجابية. وأبرزت الوفود أهمية تعزيز حقوق النساء والفتيات والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس. وأعربت عن قلقها لانتشار مرض الإيدز بين النساء في المغرب. وعندما لاحظت الوفود عدم ذكر العمل الذي تقوم به الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى، حثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على تلافي الازدواجية في الجهود البرنامجية. وأعرب وفد المغرب عن تقديره للدعم الذي يتلقاه بلده من الصندوق، معلنا أن البرنامج القطري قد تم وضعه بالتشاور الوثيق مع الحكومة وغيرها من شركاء التنمية.

٣٥ - ولاحظت الوفود أن البرنامج القطري التونسي قد صمم تصميما جيدا. وأضافت أنه من المفيد أن يكون هناك المزيد من المعلومات الديمغرافيه الحديثه بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالصحة. ولاحظت الوفود أن مجالات التركيز في البرنامج القطري لليمن هي مجالات مناسبة. وأعربت الوفود عن قلقها بشأن المعدلات المرتفعة لحالات وفيات الأمّهات أثناء النفاس، وأوصت بإضافة رعاية المواليد إلى رعاية حالات الولادة الطارئة. وتساءل أحد الوفود عن المدى الذي وصل إليه استخدام استراتيجية حقوق الإنسان في وضع البرامج القطرية.

٣٦ - أخذ مدير شعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى علما بالتعليقات المفيدة، وأكد للمجلس التنفيذي أن هذه التعليقات سوف تنقل إلى الدول المعنية. وتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس على دعمهم. وقال إنه في كل برنامج يدعمه الصندوق كان يتبع نهج حقوق

الإنسان. ووافق على أن المعدلات المرتفعة لانتشار مرض الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والإجهاض في ملدوفا هي مسائل تثير قلق الصندوق وأنه يعمل على علاجها. وأضاف أن الصندوق يعالج أيضا المسائل المتعلقة بالهجرة. وأعلن أن الصندوق يتعاون بالفعل في مصر والمغرب وغيرهما من البلدان مع المنظمات الدينية وغيرها من شركاء التنمية.

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٣٧ - أثنت الوفود على التقدم الذي حدث في تايلند باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونجاحها في وقف انتشار مرض الإيدز ومعالجتها لمسائل الشيخوخة. وأعلن أحد الوفود أنه يود أن يتعاون تعاونا وثيقا مع الصندوق في تايلند. وأعرب وفد تايلند عن تقديره للدعم الذي يقدمه الصندوق، بما في ذلك ما حدث في أعقاب الموجات التسونامية، وأضاف أن التعاون بين تايلند والصندوق تطور لمواجهة الاحتياجات المتغيرة في مجالات السكان والتنمية، بما في ذلك صحة الأطفال والأمهات، وتنظيم الأسرة، والمساواة بين الجنسين، والهجرة والشيخوخة. وأعربت الوفود عن اغتباطها لأن برنامج الصندوق في ميانمار قد صمم من أجل تلبية احتياجات أشد فئات السكان فقرا وضعفا. وأحاطت هذه الوفود أيضا بجهود الصندوق لإيجاد مجموعات لدعم المجتمعات المحلية، وبالتالي تدريب العناصر الفاعلة في المجتمع المدني لكي تخدم مجتمعاتها المحلية. وتساءل أحد الوفود عن المناخ الذي يزداد تشددا في البلد وتأثيره على أنشطة الصندوق.

٣٨ - ووجه مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ شكره إلى الوفود على دعمها، معربا عن تقديره للكلمة الرقيقة التي ألقاها وفد تايلند فيما يتعلق بعمل الصندوق. ورحب بالعرض الذي قدمه وفد آخر للتعاون بصورة وثيقة مع الصندوق. وتوجه ممثل الصندوق في ميانمار بالشكر لأعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم. وقال إنه لم يرى أي محاولة من جانب الحكومة لتعطيل أنشطة الصندوق. ولاحظ أنه عند معالجة مسألة عدم كفاية الموارد البشرية فيما يتعلق بالقابلات، وهن المستفيد الرئيسي من التدريب الذي يدعمه الصندوق، تبذل الآن جهود لتنسيق برامج التدريب بصورة أكثر كفاءة. وأضاف أن الصندوق سوف يطرح اقتراحا للبرنامج القادم على المجلس في دورته العادية الثانية.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ - تساءل أحد الوفود، وهو يعلن أنه كبلد متوسط الدخل يعاني من تراجع مستويات المساعدات، كيف يمكنه أن يصبح مؤهلا لزيادة هذه المساعدات. وأضاف الوفد أن المعلومات الإضافية في هذا الشأن ينبغي أن ترد في الوثائق الخاصة بتمديد البرامج.

٤٠ - وشرحت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظام تخصيص الموارد في الصندوق، وتصنيفه للبلدان إلى الفئات ألف وباء وجيم وسين على أساس مؤشرات/معايير محددة تقيس مدى اقتراب أو ابتعاد البلد عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إن بلدان الفئة ألف تعتبر لها أولوية قصوى، حيث أنها الأبعد عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبناء على ذلك، فإن المجموعة ألف تحصل على أكبر نسبة من الموارد البرنامجية للصندوق. ولاحظت أيضا أن الأرجنتين ليس لديها برنامج قطري، ومع ذلك، فنظرا للأزمة الاقتصادية هناك، فقد افتتح الصندوق مكتبا صغيرا للأرجنتين به موظف اتصال ليوجه الأموال إلى الأرجنتين.

٤١ - أخذ المجلس التنفيذي علما بمشاريع البرامج القطرية التالية، وعلق عليها: إثيوبيا وغينيا وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي، وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب ومولدوفا واليمن، وتايلند. كما أخذ المجلس علما بتمديد البرامج لكل من توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وليسوتو وملاوي، والسودان ولبنان، وبوهو بوتان وسري لانكا ونيبال، والتقرير عن البرنامج الخاص للمساعدات إلى ميانمار وهايتي، والمكسيك ونيكاراغوا.

خامسا - التقييم

٤٢ - قدم مدير شعبة خدمات الرقابة التقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2006/5).

٤٣ - أثنى العديد من الوفود على الاتجاهات الإيجابية لتقييمات الصندوق بما في ذلك المشاركة المتنامية للنظراء القطريين في أنشطة التخطيط والرصد والتقييم، وزيادة عدد المكاتب القطرية التي تضم موظفين للتقييم، وكذلك نُظم الرصد والتقييم. وأكدت هذه الوفود على أن التعاون الوثيق مع النظراء القطريين كان مهما وأنه شجع الصندوق على أن يواصل أعمال التقييم المشترك مع السلطات القطرية وغيرها من شركاء التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وحثت الوفود - وهي تُبرز أهمية المشاورات الوثيقة مع الحكومات الوطنية - على تقديم المساعدات من أجل تنمية القدرات الوطنية على التقييم. وفي هذا الصدد، لاحظت الوفود ضرورة توفير موارد إضافية لنشر معلومات التقييم، بما في ذلك أدوات ومعدات التقييم ونتائجه والدروس المستفادة منه. وأعربت الوفود عن أملها - وهي تلاحظ إمكانية إحداث تحسينات في هذا الشأن - في أن يزيد الامتثال بالمبادئ التوجيهية للتقييم التي وضعها الصندوق بالنسبة للبلدان التي تنتهي برامجها القطرية. كما شجعت الوفود الصندوق على أن يواصل تنمية القدرة على التخطيط والإدارة على أساس النتائج، سواء على مستوى المقر أو على المستوى القطري.

٤٤ - ولاحظت الوفود ضرورة تعزيز العلاقات بين أنشطة البرامج والتقييم ونماذج تحليل المخاطر، وكذلك الإبقاء على أدوار الإدارة في التنظيم والإشراف والتوجيه. وشجعت الصندوق على بذل المزيد من الجهود لقياس تأثير المخاطر وإدارتها، وأعربت عن أملها في أن تظهر هاتان الوظيفتان الرئيسيتان في الخطة الاستراتيجية المتوسطة المدى القادمة. وأشارت هذه الوفود إلى أن صياغة مؤشرات بالتعاون مع النظراء القطريين من شأنها أن تجعل هذه المؤشرات أكثر قبولا. وأعلنت الوفود أنه من المهم إعطاء مبادئ توجيهية حول كيفية ضمان الصندوق لإدراج المؤشرات الجنسية وتلك المتعلقة بالصحة الإنجابية في النُهج القطاعية الشاملة والخطط الأخرى الممولة تمويلا مشتركا. وأثنت الوفود على الصندوق لقيامه بتقدير وصفي لنشاطه في مجال التقييم. واقترحت هذه الوفود أنه ربما كان من المفيد أن يكون هناك تقييم للمسؤولين عن التقييم أنفسهم. وتساءلت الوفود عن الإجراءات المحددة التي اتخذت لمتابعة التوصيات الخاصة بالتقييم ومتابعة التقدم المحرز. ولاحظت الوفود أنه ربما كان من المفيد أن تكون هناك قائمة كاملة بأعمال التقييم التي تمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وطلبت بعض الوفود إيضاحات بشأن الاقتراح الخاص بدمج تقارير التقييم والمراجعة. وتساءلت بعض الوفود عما إذا كان الصندوق سيعرض على المجلس التنفيذي سياسة للتقييم لكي يستعرضها المجلس. كما أعربت هذه الوفود عن اهتمامها بمعرفة ما إذا كان هناك أي تخطيط أو أي عمليات تقييم مشتركة جارية على المستوى القطري مع الشركاء من المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

٤٥ - وجهت المديرة التنفيذية ونائبتها للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة ومدير شعبة خدمات الرقابة شكرهما إلى المجلس التنفيذي على التغذية المرتدة والتوجيه الإيجابيين. وأكدت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بالمساءلة أمام المجلس التنفيذي وشركائه في التنمية، كما أنه ينتظر بدوره توجيهات المجلس. وقالت إن الصندوق جعل مهمة الإشراف مستقلة بقدر الإمكان. ولاحظت أن بعض المكاتب القطرية قررت أن يكون لديها موظفون للتقييم، وأن الصندوق ينتظر تعيين خبراء استشاريين للتقييم في المكاتب الإقليمية للتعاون مع الشركاء القطريين في بناء القدرات وضمان إدماج نتائج التقييم في البرامج القطرية. وبينما أعلنت موافقتها على أن الشراكات ضرورية لعمل الصندوق، فإنها أشارت إلى أن نتائج المراجعة والتقييم لم تعكس عمل الصندوق فقط، بل وعمل شركائه أيضا. ولذا فإنه من المهم بالقدر نفسه بالنسبة للشركاء أن يبذلوا جهودا منسقة للاستفادة من نتائج المراجعة والتقييم. وأضافت أن الصندوق يعمل الآن بنشاط في إطار شبكات التقييم في منظومة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء.

٤٦ - وأكدت نائبة المديرة التنفيذية للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة على الطبيعة التشاركية لعمليات التقييم، ملاحظة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم ببناء القدرات القطرية لهذه العمليات. وأضافت أن الصندوق لديه نُظم مطبقة، بما فيها لجان للإدارة والبرامج لكي تستعرض نتائج التقييم وتدرج نتائجها في برامجه وسياساته. وأكدت أن الصندوق ملتزم بالتقييم من قمته إلى قاعدته. وأضافت أنه يعمل الآن على تحسين الشبكة الإلكترونية لمتابعة التقييم. ووافقت على أهمية الاستفادة من النهج التشاركي في انتقاء المؤشرات. ومع ملاحظتها للتحدي الكامن في تحديد المؤشرات للنهج القطاعية، أكدت الحاجة إلى أن يعمل جميع شركات التنمية معا لمواجهة هذا التحدي. وأكد مدير شُعبة خدمات الرقابة أن عمليات التقييم لا يمكن أن تتم دون مشاركة شركاء الصندوق، وأن الصندوق يولي اهتماما بالغا لبناء القدرات القطرية. ووافق على ضرورة زيادة اقتسام أدوات التقييم ونتائجه والدروس المستفادة منه مع شركاء التنمية. وفيما يتعلق باقتراحه بأن تدمج تقارير التقييم وتقارير المراجعة معا، أوضح أنه يقترح إدماجها في إطار الإشراف وإدارة المخاطر. ولاحظ أن إدارة المخاطر في صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يمكن أن تقتصر على إدارة المخاطر المالية. وأضاف أن استقلالية عملية المراجعة ستكون مكفولة من خلال لجنة الإشراف ومجلس مراجعي الأمم المتحدة.

٤٧ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٦/١١: التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان).

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - التقرير السنوي لمدير البرنامج

٤٨ - قام مدير البرنامج المعاون بتقديم تقرير عن الإطار التمويلي متعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/17)، متضمنا المرفقات التي تحتوى على بيانات إضافية عن أداء البرنامج ونتائجه، ونفقات البرنامج بحسب النشاط والخدمة لعام ٢٠٠٥، والتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (DP/2006/17/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2006/17/Add.1) وهو التقرير الذي يمثل التقدم المحرز في عام ٢٠٠٥ مقابل الأهداف والأغراض المحددة في الإطار التمويلي متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٤٩ - وأبرز مدير البرنامج المعاون الدور القيادي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصلاح التنمية في الأمم المتحدة، مشيرا إلى إنشاء أول مكتب مشترك للأمم

المتحدة في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى الخطط الموضوعة لإنشاء ٢٠ مكتباً مماثلاً على الأقل بنهاية عام ٢٠٠٧ كمثال على هذا الإصلاح.

٥٠ - ولخص مدير البرنامج المعاون التقرير بضرب أمثلة توضيحية للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات الممارسة، ملاحظا أن ٩٧ في المائة من أنشطته البرنامجية تقع ضمن مجالات الممارسة الخمسة، وفئات الخدمات الثلاثين المنصوص عليها في الإطار التمويلي متعدد السنوات الحالي.

٥١ - وأقر المدير المعاون بمحورية الشراكات مع أصحاب المصلحة العالميين والمحليين في دعم النتائج التي تحققت عام ٢٠٠٥، ملاحظا أنه في الوقت الذي توجد فيه نسبة مئوية كبيرة من أصحاب المصلحة تقول بثقتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك إنمائي، فإن البرنامج ما زال يسعى إلى إدخال تحسينات في كفاءته العملية وفعاليته، وكذلك في نُظمه للمساءلة وإدارة المخاطر.

٥٢ - وجهت الوفود شكرها إلى المدير المعاون، ملاحظة بارتياح الصراحة التي اتسم بها التقرير ومعربة عن تأييدها الشامل لدور البرنامج في دعم الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت الوفود مقترحات بشأن تدابير لإدخال المزيد من التحسينات على وضوح التقرير السنوي، بما في ذلك مطالبتها بمزيد من التركيز على مؤشرات الأداء لقياس نتائج وآثار ومخرجات التنمية، سواء على المستوى القطري أو المستوى العالمي. وفيما يتعلق بتقنين الأداء، فقد كان من رأي الوفود أن فئة ''المتحقق جزئيا'' ليست مقياسا لائقا للأداء.

٥٣ - ولاحظت بعض الوفود أن فكرة العامل المحفز للتنمية ليست مفهومة بصورة جيدة، وحثت البرنامج على تصميم فئات للخدمات والأهداف أكثر تبسيطا في المستقبل. وفي الوقت الذي أثنى فيه أعضاء على اقتراب البرنامج بصورة أكبر من مجالات الممارسة الخمسة، فإنهم شجعوا البرنامج على إيلاء مزيد من الاهتمام بالقضايا الجنسانية، وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات من أجل إيجاد حوافز وطنية لملكية فعالية التنمية، وتقاسم وجهات النظر بشأن الإطار التمويلي متعدد السنوات في المستقبل. وحث أحد الوفود البرنامج على البحث عن طُرق للتوفير في نفقات السفر.

٥٤ - ووجه المدير المعاون شكره إلى الوفود على تعليقاتها. واعترف بأن اختيار مؤشرات الأداء المناسبة في عملية الإدارة القائمة على النتائج تظل تحديا أمام العناصر الفعالة في التنمية، مؤكدا أن البرنامج ملتزم بأن يتصدر عملية التعلم هذه. وأكد للأعضاء أن الاهتمام سيكرس لتعزيز قضايا الجنسين، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات الوطنية المحفزة للملكية.

٥٥ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٦/٢٢ بشأن الإطار التمويلي متعدد السنوات: تقرير بشأن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنتائج التي حققها لعام ٢٠٠٤، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة.

سابعا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٦ - قدم المدير المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية وثيقة بشأن الالتزامات بتمويل البرنامج، وعرض الحالة العامة للموارد، وأبلغ الأعضاء بأن المساهمات التي سترد إلى الموارد الأساسية للبرنامج تبلغ في مجموعها ٩٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ (وهو ما يمثل ١٠ في المائة زيادة اسمية عن السنة السابقة) يُعزى رُبعها إلى التغير في أسعار تحويل العملات. وأقر المدير المساعد بأن عددا متزايدا من الجهات المانحة طبق الالتزامات بالتمويل متعدد السنوات، ملاحظا أن عدم المساواة في تحمل الأعباء وإمكانية التنبؤ بها ما زالا مجالين يثيران القلق، مُقرا بإمكانية زيادة المساهمات في الموارد الأساسية من البلدان ذات الدخل المتوسط التي يعمل فيها البرنامج ومسترعيا الانتباه إلى أهمية التسديد في المواعيد المقررة. ومع افتراض بقاء أسعار العملات كما هي، ينتظر أن تصل المساهمات في الموارد الأساسية للبرنامج إلى ٩٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦.

٥٧ - وفيما يتعلق بالموارد غير الأساسية، فإن المساهمات زادت من ٣,٣ بليون دولار إلى ٤,١ بليون دولار. وإذ لاحظ المدير المساعد أن ضخامة هذه المساهمات تتطلب قدرا أكبر من الوضوح، أعلن الأخذ بمعايير جديدة لتصنيف الموارد غير الأساسية في وثيقة الاستعراض السنوية التي ستعرض على المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبناء على طبيعة الأموال المقدمة، سوف تقسم الموارد غير الأساسية إلى مساهمات غير أساسية من جهات مانحة ثنائية (١,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٥)؛ وتمويل من جهات مانحة متعددة الأطراف (١,٣ بليون دولار من جهات مثل المفوضية الأوروبية، والصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسُل والملاريا، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمي) وموارد البرامج القطرية التي تودع لدى البرنامج (١,٣ بليون دولار). وهناك فئة رابعة سُجلت في بيانات الموازنة ولكنها لم تظهر كإيرادات، وتتكون من الموارد التي يديرها البرنامج نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، والتي بلغت في مجموعها ما يقرب من بليون دولار في عام ٢٠٠٥.

٥٨ - وأعرب المدير المساعد عن قلق الإدارة من الانخفاض الملحوظ في المساهمات في الموارد الأساسية إلى الصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى الأخص صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وانخفاض الموارد الإجمالية إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٥٩ - وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيقه الأهداف المؤقتة للإطار التمويلي متعدد السنوات ووصفت حالة الموارد العامة وكذلك اتجاهات الإيرادات الأخيرة بأنها رائعة. وذكّر بعض الوفود بمحورية تمويل الموارد الأساسية باعتبارها حجر الأساس لموارد البرنامج، ودعت الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي إلى البرنامج أملاً في تحقيق هدف الإطار التمويلي متعدد السنوات في عام ٢٠٠٦، كما شجعت الدول الأعضاء، التي في وسعها ذلك، على أن تُعلن تعهداتها بتقديم مساهمات مالية على امتداد سنوات متعددة.

٦٠ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٦/٢٤، بشأن الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٦ وما بعده (DP/2006/18).

ثامنا - تقرير التنمية البشرية

٦١ - قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية معلومات إلى المجلس التنفيذي بشأن العملية التشاورية التي تدور استعدادا لإصدار طبعة عام ٢٠٠٦ من تقرير التنمية البشرية سواء بين الدول الأعضاء أو بين العاملين في مجال التنمية البشرية. وقد حظيت هذه المشاورات بحضور جيد، ووصفت بأنها كانت ''مفيدة للغاية''، في الوقت الذي أعرب فيه كثير من المشاركين عن مساندتهم القوية لاستقلالية تحرير التقرير.

٦٢ - وأثنت الوفود على مكتب تقرير التنمية البشرية لقيامه بالعملية التشاورية الشاملة، مؤكدة من جديد أهمية التقرير في تشجيع التنمية البشرية، وداعية الدول الأعضاء إلى مشاركتها بقدر أكبر في اختيار الموضوعات السنوية.

٦٣ - أحاط المجلس التنفيذي باستكمال المشاورات التي دارت حول تقرير التنمية البشرية (DP/2006/19).

تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٤ - دعا المدير المعاون للبرنامج الوفود إلى استعراض مشروعات البرامج القطرية المقدمة للنظر فيها وإلى التعليق عليها، مع ملاحظة أنه استجابة للتحديات التي جاءت في إعلان باريس ونتائج مؤتمر القمة العالمي، تسعى البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باطراد لأن تعكس استجابة متزايدة للأولويات الإنمائية القطرية، وإلى تطبيق عناصر إصلاح الأمم المتحدة، وتنسيق المعونة. وأبلغ المدير المعاون الأعضاء بأن مدير البرنامج قد وافق على

تمديد البرامج القطرية لمدة سنة لكل من بوتان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسري لانكا وليبريا وملاوي ونيبال، والكويت ولبنان، وترينيداد وتوباغو وكوستاريكا ونيكاراغوا وهايتي.

٦٥ - قدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا وثائق مشاريع البرامج القطرية لإثيوبيا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا وموزامبيق. وقدم المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مشروع البرنامج القطري لتايلند. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي للدول العربية وثائق مشروعات البرامج القطرية لتونس والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب واليمن. وقدم المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية مولدوفا.

٦٦ - وأثنى المجلس على مشاريع البرامج القطرية، ملاحظا مع الارتياح أنها تتفق بدرجة كافية مع أولويات كل بلد. وتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإبلاغ التعليقات إلى المكاتب القطرية المعنية للنظر فيها قبل وضع كل وثيقة من وثائق مشاريع البرامج القطرية في صيغتها النهائية في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧.

٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية والتعليقات عليها. كما أحاط بالمثل بتمديد البرامج القطرية لمدة سنة في كل من بوتان، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، ورواندا، وسري لانكا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وملاوي، ونيبال، ونيكاراغوا، وهايتي. كما وافق على تمديد البرنامج القطري لمدة سنتين في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا.

عاشرا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٨ - قدم مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وهو التقرير الذي أبرز الإنجازات التي تحقق منتصفها في ثلاثة من مجالات العمل هي: (أ) سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) تهيئة بيئة مواتية للتوسع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأعمال التجارية وتبادل التكنولوجيا من أجل الحد من الفقر؛ (ج) الأخذ بتقاسم الحلول من أجل تنمية الجنوب.

٦٩ - كررت الوفود أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووجهت شكرها إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقرير، وأعربت، بغض النظر عن تقديرها للإنجازات المشار إليها في التقرير التي تحقق منتصفها من إطار

التعاون الثالث عن الرأي القائل بأن الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تستغل بصورة كاملة كوسيلة من وسائل تحقيق الاستقلال لبلدان الجنوب واعتمادها على نفسها. وطلبت هذه الوفود من البرنامج إيلاء الاهتمام الواجب لدوافع تنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعميم هذه الدوافع في الإطار التمويلي التالي متعدد السنوات. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لإدراج تحويلات العمال المهاجرين في التقرير كمورد لتمويل التنمية.

٧٠ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٦/٢٦ بشأن التقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2006/21).

حادي عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٧١ - عرض المدير التنفيذي الجديد لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ مؤكدا التزامه الكامل نحو المكتب بوصفه مقدما للخدمات الأساسية على الصعيد العالمي. ولاحظ المدير التنفيذي النمو في الطلب على خدمات المكتب ما يشهد عليه الرقم القياسي الذي بلغته عمليات المقتنيات الجديدة في حوافظ المشاريع حيث تجاوزت بليون دولار؛ وذكر بالعناصر المحورية لخطة العمل الرامية إلى استعادة المكتب سلامته المالية؛ وأبلغ الأعضاء بأن مرافق المكتب الجديدة في كوبنهاغن ستستهل عملها في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وأن النقل التدريبي للمهام والموظفين من نيويورك وجنيف سيتم في الأشهر التسعة التالية. وفيما يتعلق بخطة العمل المتصلة بالبيانات المالية للمكتب عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أحاط المدير التنفيذي الأعضاء علما بأن إجراء اقترح لضمان إعادة تقديم البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأنه قد جرى التعاقد مع شركة للمحاسبة للإشراف على عملية الإقفال المالي.

٧٢ - ورحبت الوفود بتعيين المدير التنفيذي الجديد لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واعترفت بالخطوات الهامة التي اتخذت كي يصبح المكتب أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة، كما أعربت عن أملها في أن يكون المكتب على الطريق الصحيح نحو استرداد سلامته المالية بعد فترة طويلة شابتها المصاعب بحق. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة تعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة وإدارة المخاطر؛ وأقرت بالدور الهام الذي يمكن للمنظمة الاضطلاع به كمقدم للخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة.

٧٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٦ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/2006/22) وأحاط علما بما طرأ من مستجدات على حالة تنفيذ التدابير الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/CRP.3).

ثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧٤ - قام الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بعرض النتائج البرنامجية والإدارية للصندوق لعام ٢٠٠٥ علاوة على الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها في إطار التقييم المستقل لبرامجه. ووجه الأمين التنفيذي أيضا انتباه الأعضاء إلى محور تركيز الصندوق المتمثل في المبادرات الملموسة للحد من الفقر التي نفذت في أقل البلدان نموا دون غيرها، بما في ذلك البلدان الخارجة من صراعات؛ وأشار إلى ارتفاع عدد النساء المستفيدات من برامج الصندوق؛ وشدد على أهمية السيطرة/التملك الوطني لبناء القدرات بالنسبة لأعمال الصندوق؛ ودعا الأعضاء إلى توفير الدعم المالي المستدام بالنظر إلى القصور الحالي في الموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء.

٧٥ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للتقدم المحرز في مجال تنفيذ خطة أعمال الصندوق، وأثنت على الإدارة لجهودها المتواصلة لحشد الموارد الإضافية، وأعربت عن قلقها من أن هذه الجهود لم تمكّن الصندوق حتى الآن من بلوغ الحجم المستهدف لقاعدة الموارد ولا التنوع المنشود فيها. وأشارت الوفود إلى أن اعتماد الصندوق على مانح واحد يوفر له ما تصل نسبته إلى ٥٠ في المائة من تمويله الأساسي من شأنه الانتقاص من الطابع المتعدد الأطراف الذي تتسم به المنظمة. ودعت الوفود الأعضاء القادرين على توفير الموارد للصندوق إلى أن يفعلوا ذلك، وحثت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تتيح للصندوق خبراتها في مجال حشد الموارد.

٧٦ - وأشار أعضاء المجلس بارتياح إلى الشراكة المعززة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وإلى العناية التي يوليها الصندوق في برامجه للبعد الجنساني.

٧٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٦ بشأن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2006/23).

ثالث عشر - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٧٨ - أشار مدير البرنامج في ملاحظاته الاستهلالية إلى الدور الفريد والهام الذي يضطلع به برنامج متطوعي الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع منظومة الأمم

المتحدة عن طريق البرنامج ذات، وذلك للترويج لمفهوم التطوع من أجل التنمية وحشد المتطوعين.

٧٩ - وعرض المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة التقرير المقدم كل سنتين عن أداء البرنامج مع الاستجابة إلى مقرر المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٤ الذي يشجع تعزيز الجانب التحليلي بغية تيسير الفهم الجيد لأنشطة متطوعي الأمم المتحدة وأثرها. وعرض المنسق إطار النتائج الخاص ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة لمجالاته الثلاثة للإسهام المتميز الذي يدعم الإطار التمويلي متعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهود منظومة الأمم المتحدة الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل هذه المجالات الثلاثة فيما يلي: (أ) تمكين الفئات والمجتمعات المحلية المحرومة من الحصول على قسط أكبر من الفرص والخدمات وتعزيز تقديم هذه الخدمات؛ و (ب) إدماج جميع أصحاب المصلحة ولا سيما المحرومين وإشراكهم في العمليات التي تؤثر على رفاههم وتعزيز انخراطهم فيها؛ و (ج) حشد طاقات المجتمعات المحلية عن طريق العمل التطوعي.

٨٠ - وقام المنسق التنفيذي للبرنامج بتسليط الضوء على النمو المتواصل للبرنامج حتى بلغ إجمالي عدد المهام المنتدب إليها متطوعون ما يقرب من ٥٠٠ ٨ مهمة في عام ٢٠٠٥، وهو ما يشكل زيادة نسبتها ٤٥ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ (العام الأخير في فترة السنتين السابقة)، وإجمالي القيمة المالية للأنشطة ما يعادل ١٧٠ مليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٥. وخدم متطوعو البرنامج المنتمون إلى ١٦٥ بلدا في ١٤٤ بلدا في عام ٢٠٠٥ وعملوا مع أكثر من ٢٥ من إدارات الأمم المتحدة المختلفة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك ١٣ بعثة من بعثات حفظ السلام. ويتجاوز نطاق عمل البرنامج حشد المتطوعين حيث يشمل كذلك الدعوة للتطوع على الصعيد العالمي والسعي إلى إدماجه في البرمجة من أجل التنمية. وقد ترسخ الآن الدعم الذي يقدمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى البلدان المستفيدة من البرامج لإيجاد بيئة مواتية للتطوع، بما في ذلك إرساء البنية الأساسية للتطوع.

٨١ - وأشاد ممثلو ١٨ بلدا، بالنيابة عن ٢٤ بلدا، بالجهود التي يبذلها البرنامج من أجل الترويج لمفهوم التطوع من أجل التنمية، وتبادلوا ما خبروه من تجارب يبرز فيها دور البرنامج. وأحاطوا علما بالجهود الرامية إلى وضع نموذج أعمال وإطار للنتائج يبرزان الإسهام المتميز الذي يقدمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع كفالة تماشيهما مع الإطار التمويلي متعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واهتمت الوفود بالوقوف على كيفية حفاظ البرنامج على اتصالاته مع متطوعيه بعد انتهاء مهامهم. وشجعت البرنامج على تكثيف التركيز على مشاركة الجنسين، واستفسرت عن الكيفية التي

يكفل بها البرنامج نوعية المهام ويضمن عملية رصد وتقديم للخدمات موثوقا بها أثناء تأدية المهام، وذكرت أن البرنامج يمكن أن يكون آلية هامة لدعم بناء القدرات الوطنية عن طريق التطوع وبنيته الأساسية.

٨٢ - وقامت ٤ كيانات تابعة للأمم المتحدة وشريكة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالإدلاء ببيانات بصفتها تشغل مقعد مراقب في المجلس التنفيذي، وهذه الكيانات هي: إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، إضافة إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وأبرزت هذه الكيانات الشراكة المتميزة التي تربطها بالبرنامج وإسهاماته القيمة.

رابع عشر – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٨٣ - قامت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعرض التقرير المتعلق بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وأبرزت جملة أمور هي: (أ) التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج الأربع التي تمخض عنها إطار النتائج الاستراتيجي، بما في ذلك دراسات إفرادية ذات صلة توضح كل نتيجة من النتائج؛ و (ب) الإجراءات المتخذة دعما لزيادة الفعالية التنظيمية؛ و (ج) وإطار الموارد المتكامل. واختتمت المديرة التنفيذية العرض باستعراض عام للأولويات في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠١١.

٨٤ - وأثنت الوفود على الصندوق لتركيزه على ٤ أهداف رئيسية هي: (أ) الحد من الفقر بين النساء؛ و (ب) إنهاء العنف ضد المرأة؛ و (ج) السعي إلى تراجع انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات؛ و (د) تحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي. وقدمت بعض الوفود أمثلة توضيحية عن الآثار المترتبة في بلدانها على أنشطة الصندوق.

٨٥ - واعترفت الوفود مع التقدير بالتنسيق المعزز بين الصندوق ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني؛ وسلمت بدور الصندوق في إدماج المنظور الجنساني في عمليات المؤاءمة والتنسيق؛ وشددت على أهمية التمويل الأساسي بصرف النظر عن الرقم القياسي الذي سجلته الإيرادات الإجمالية في عام ٢٠٠٥.

٨٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٦/٢١ بشأن تنفيذ الإطار التمويلي متعدد السنوات لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/25) والتقييم التنظيمي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

للمرأة، في الماضي والحاضر والمستقبل (تقرير الفريق الاستشاري إلى اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) (DP/2006/26).

خامس عشر – التقييم

٨٧ – قامت مديرة مكتب التقييم بعرض التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم، وركزت في عرضها على نطاق التقييم ونوعيته واستخدامه ونتائجه الرئيسية والشراكات في التقييم، وعلى برنامج العمل المقترح للعام المقبل. وتابعت المديرة عرض مشروع سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم، فوصفت كيفية صياغة هذه السياسة والغرض منها وملامحها الجديدة والتغيرات المتوقع حدوثها عند العمل بها؛ وعرضت كذلك تقييما لدور البرنامج ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا.

٨٨ – وقام كل من مساعد مدير البرنامج ومدير المجموعة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التوالي بعرض رد الإدارة على تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم، والتقييم المتعلق بدور البرنامج ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا.

٨٩ – ولاحظت الوفود التحسن في نوعية مهام التقييم في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستخدامه كأداة من أدوات الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. ورحب الأعضاء بإدخال سياسة التقييم التي اعتبروها شاملة ودقيقة من حيث نطاقها، وواضحة في تحديد أدوار الأطراف الفاعلة ومسؤولياتها، فضلا عن كونها أتت في حينها.

٩٠ – وحثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء عمليات على الصعيد القطري بالتشاور مع الحكومات المضيفة، والقيام عند الاقتضاء بتوفير الدعم للقدرات الوطنية على التقييم. وحث الأعضاء البرنامج على متابعة التوصيات التي تمخض عنها التقييم المتعلق بدور البرنامج ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا.

٩١ – واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٦/١٩ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2006/27)؛ والمقرر ٢٠٠٦/٢٠ بشأن سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2006/28)؛ والمقرر ٢٠٠٦/١٦ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا (DP/2006/29)؛ وأحاط علما برد الإدارة عليها (DP/2006/30).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادس عشر – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٩٢ – قام كل من مدير مكتب استعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير البرنامج المعاون على التوالي بعرض تقرير البرنامج عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2006/31) ورد إدارة البرنامج. وقام كل من مدير شعبة خدمات الرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان ونائبة المديرة التنفيذية للصندوق للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة على التوالي، بعرض تقرير الصندوق عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/FPA/2006/4) ورد إدارة الصندوق. وأدلت المديرة التنفيذية للصندوق ببيان أبلغت فيه المجلس التنفيذي بإنشاء لجنة مستقلة للرقابة تتألف من خمسة خبراء من ذوي الخبرة الطويلة لا ينتسبون إلى الأمم المتحدة. وقام كل من مدير مكتب استعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لوسط آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأدنى وأوروبا، على التوالي، بعرض تقرير المكتب عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2006/32) ورد إدارة المكتب.

٩٣ – ورحبت الوفود بالجهود المبذولة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية، فضلا عن إدخال استراتيجيات إدارة المخاطر؛ وأعربت عن ارتياحها لاتخاذ إجراءات جادة استجابة لتوصيات المجلس التنفيذي السابقة في هذا الصدد. وأشادت الوفود بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة، وبينما لاحظت حدوث تحسن في نوعية تقارير مراجعة الحسابات والرقابة، فقد أوصت بإدماج المزيد من التحليلات في التقارير المقبلة.

٩٤ – وبالنسبة لمسألة التنفيذ الوطني، أعربت الوفود عن قلقها من عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير ''ناقص'' فيما يتعلق بمراجعة حساباتها، وأشارت إلى أهمية تطوير القدرة على التنفيذ الوطني للبرامج. وشددت على ضرورة بناء القدرات الوطنية لتعزيز التنفيذ الوطني، وكفالة تنمية الوعي فيما يتعلق بتجنب المخاطر. وأشارت الوفود إلى أنه لا ينبغي اللجوء إلى التنفيذ المباشر إلا في حالات استثنائية. وأعربت الوفود عن انزعاجها من عدد ما تلقاه مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء من ادعاءات بحدوث حالات غش وذلك في أعقاب فتحه خطا هاتفيا ساخنا لتلقي البلاغات عن حالات الغش.

٩٥ – وطلبت بعض الوفود إيضاحا بشأن الفرق بين حالات عدم الامتثال للقواعد والأنظمة الأكثر حدوثا والانتهاكات التي يجري الإبلاغ عنها وهي الأقل حدوثا. واستفسر

الأعضاء أيضا عن خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراقبة ورصد الامتثال للتوصيات المرحلة التي تمخضت عنها المراجعات الداخلية للحسابات.

٩٦ - وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن إدخال نموذج رسمي لإدارة المخاطر على النحو المزمع لا ينبغي أن يدعو إلى الظن بأن المنظمة لم تكن تقوم بإدارة المخاطر في السابق. وأبلغ مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الأعضاء بأن النتائج الأولية الحالية من شأنها أن تسمح بتحليل أكثر دقة للاتجاهات في التقارير المقبلة لمراجعة الحسابات؛ وأكد للأعضاء أن رصد التوصيات المرحّلة يجري تنفيذه؛ وأوضح أن حالات ''عدم الامتثال'' تعزى جزئيا إلى عملية التعلم التي تلت إدخال نظام أطلس كأداة لتخطيط موارد المؤسسة؛ وذلك أن هناك أدلة موثقة في الكتابات تشير إلى أن ارتفاع عدد الادعاءات بحدوث حالات غش بعد إدخال الخط الهاتفي الساخن لتلقي البلاغات هو ظاهرة قصيرة الأجل غالبا ما تحدث فور إدخال مثل هذه الأدوات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٧ - رحبت الوفود بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية وإدخال استراتيجيات إدارة المخاطر. وأحاطت علما مع الارتياح بالإجراءات التي ورد ذكرها في رد إدارة الصندوق، بما في ذلك إنشاء خط ساخن لتلقي البلاغات بحدوث حالات غش وتشكيل اللجنة المعنية بالرقابة. كذلك أعربت الوفود عن ارتياحها لاعتماد الصندوق نموذجا للمخاطر. وسلط الضوء على أهمية قياس الأثر وإدارة المخاطر، وأعربت الوفود عن أملها في أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند إعداد خطة الصندوق الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة.

٩٨ - وفيما يتعلق بمسألة التنفيذ الوطني، أكدت الوفود على أن بناء القدرات الوطنية هو أحد المبادئ الرئيسية للمساعدة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وأبرزت الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية لتعزيز وتشجيع التنفيذ بأيدي العناصر الوطنية وإلى كفالة تنمية الوعي فيما يتعلق بتجنب المخاطر، بما في ذلك عن طريق التدريب. وأشارت الوفود إلى أنه ينبغي عدم اللجوء إلى التنفيذ المباشر إلا في حالات استثنائية. واقترح توسيع نطاق مشاركة المؤسسات الوطنية العليا القائمة بمراجعة الحسابات في اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين، مع زيادة المدخلات الوطنية المتعلقة بتقييم المنظمات غير الحكومية.

٩٩ - وبينما لاحظت الوفود تحسن نوعية التقارير، فقد شجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إضفاء طابع تحليلي أكثر على التقارير المقبلة لمراجعة الحسابات وإدراج معلومات بشأن المسائل

المرحّلة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتي لم يجر التوصل لحل لها. وأشارت الوفود على المنظمات الثلاث بأن تدرج تحليلا للاتجاهات وأن تستخدم هيكلا موحدا ومصطلحات متسقة وفئات للمخاطر قابلة للمقارنة. وطلب أحد الوفود تقديم تقرير مؤقت في عام ٢٠٠٧ بشأن الجهود التي تبذلها الوكالات الثلاث للمواءمة.

١٠٠ - وقامت نائبة المديرة التنفيذية المعنية بالعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة بإبراز التزام الصندوق بالتنفيذ الوطني، وشددت على أن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان أساسه التنفيذ عن طريق شركاء، بل أن هذه هي الدعامة التي ترتكز عليها عمليات الصندوق. وأكدت أهمية بناء القدرات الوطنية وذكرت أنه ينبغي زيادة التركيز على الأدوات والتدريب من أجل تعزيز بناء القدرات. وذكر مدير شعبة خدمات الرقابة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بدأ بالفعل مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواءمة نموذج المخاطر. وتجري أيضا مناقشات مع مجموعة كبيرة من المراجعين الداخليين للحسابات في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن إدارة مخاطر المؤسسة مفهوم جديد نسبيا لجميع الأطراف المعنية، وأنه يضع نفسه رهن إشارة أعضاء المجلس التنفيذي لتقديم أي إيضاحات أو تفسيرات يطلبونها. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، شدد مدير الشعبة على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم ببناء القدرات الوطنية. وأضاف أن التحذير من المخاطر يشكل في الوقت نفسه جزءا من مسؤوليات الصندوق.

١٠١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠٠٦: المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سابع عشر - عملية البرمجة

١٠٢ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسات الإنمائية بعرض التقرير المتعلق بتنفيذ البرمجة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. وعرض مساعد مدير البرنامج في بيانه نتائج واستنتاجات عامة ذات صلة بالتجارب المشتركة للمنظمات الثلاث إضافة إلى نتائج واستنتاجات تنبثق عن خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط. وقام نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرامج) بعرض الملامح البارزة لتجارب الصندوق. وفيما أشار نائب المديرة التنفيذية إلى أن البرامج المشتركة تساهم في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، ذكر أن مجالات تركيز البرامج المشتركة للصندوق ذات صلة وثيقة بولايته، ومنها على سبيل المثال الصحة

الإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والشباب، وجمع البيانات. وأكد أن الصندوق سيواصل العمل عن كثب مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستفادة من النجاح المحرز والتصدي للتحديات القائمة.

١٠٣ - ورحبت الوفود بالجهود المشتركة التي تبذلها المنظمات الثلاث ولاحظت بارتياح أن الجهود الراهنة تتماشى مع التوصيات المنبثقة عن كل من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وشددت بعض الوفود على أنه ينبغي عدم الخلط بين التحول إلى البرمجة المشتركة وعملية إصلاح الأمم المتحدة الأعم. ورغم محدودية المعلومات المتعلقة بالمخصصات المالية للبرامج المشتركة وعدم وجود تقييم للأثر الإنمائي، فقد أعربت الوفود عن ارتياحها لتزايد البرامج المشتركة.

١٠٤ - وبينما أقرت بعض الوفود أن الجهود المبذولة في البرامج المشتركة لم تبلغ بعد حد الكمال، فقد لاحظت أن هذه البرامج ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لإحداث أثر أعمق في نواتج التنمية عن طريق تخفيض تكاليف العمليات وزيادة الفعالية. وأعربت وفود أخرى عن قلقها من جراء التوسع في البرامج المشتركة باتباع نماذج موحدة وهو أمر ترى هذه الوفود أنه قد ينتقص من التملك الوطني لها ويوهن خصائص كل منظمة ومزاياها النسبية.

١٠٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتجارب تنفيذ البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة منذ عام ٢٠٠٤ (DP/2006/33-DP/FPA/2006/11)؛ وأرجأ النظر في التقرير المتعلق بخيارات تحسين عملية الموافقة المنسقة على البرامج القطرية (DP/2006/34-DP/FPA/2006/12).

ثامن عشر - الزيارات الميدانية

الزيارة الميدانية المشتركة إلى إندونيسيا

١٠٦ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى إندونيسيا حتى انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦.

الزيارة الميدانية إلى جمهورية تترانيا المتحدة

١٠٧ - عند عرض المقررة المشاركة لتقرير الزيارة الميدانية إلى جمهورية تترانيا المتحدة (DP/2006/CRP.5-DP/FPA/2006/CRP.3)، أعربت عن شكرها لحكومة تترانيا وشعبها لكرم

ضيافتهم وللمناقشات المثمرة التي جرت خلال الزيارة. وشكرت أيضا منسق الأمم المتحدة المقيم/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، علاوة على أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان للترتيبات الممتازة التي قاموا بها. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة، رغم أنها ليست مانحا رئيسيا في تنزانيا، تحظى بتقدير كبير، وإلى أنها اضطلعت بدور أساسي في تنمية البلد. وأبرزت المقررة المشارِكة النجاحات التي تحققت والتحديات التي تواجهها تنزانيا. وأشارت إلى أن وفد المجلس التنفيذي أعرب عن ارتياحه للنتائج الملموسة التي تمخض عنها عمل فريق الأمم المتحدة القطري. وتحدث العديد من أعضاء المجلس التنفيذي الذين شاركوا في الزيارة الميدانية معربين عن تقديرهم واتفقوا على أن الزيارة كانت مثمرة ومفيدة للغاية. ولاحظوا أن استراتيجية تنزانيا الوطنية للقضاء على الفقر وغيرها من الأطر، بما في ذلك الاستراتيجية المشتركة لتقديم المساعدة توجه بفعالية الجهود الإنمائية التي تبذلها جمهورية تنزانيا المتحدة. وأضافوا أن الاستراتيجية المشتركة لتقديم المساعدة أدخلت إعلان باريس بشأن فعالية المعونة حيز النفاذ وأنها إطار فعال لإدارة التعاون من أجل التنمية بين الحكومة وشركائها. وشددت الوفود على أهمية مواصلة المجلس التنفيذي القيام بزيارات ميدانية.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جمهورية تنزانيا المتحدة (DP/2006/CRP.5-DP/FPA/2006/CRP.3)؛ وأرجأ النظر في الزيارة الميدانية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إندونيسيا (DP/2006/CRP.4-DP/FPA/2006/CRP.2).

تاسع عشر - الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٨-٢٠١١

١٠٩ - عرض مدير البرنامج المعاون تقرير الحالة المتعلق بإعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٨-٢٠١١، مشيرا إلى العمليات الجارية لإصلاح الأمم المتحدة التي يُرجح أن تؤثر على مستقبل الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وطمأن مدير البرنامج المعاون الأعضاء إلى أن العملية ستشمل استعراضا لخطوط الخدمات وإعادة تنظيم للعمل المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، مع تناول مسألة التملك الوطني لها والتسليم بأهمية الشراكات الجديدة؛ وأنه سيتم إجراء مشاورات وحوار واسعي النطاق مع الأعضاء.

١١٠ - ووافقت الوفود على أن توصيات الفريق الرفيع المستوى أضفت عنصر الشك على المناخ الذي سيجري في ظله وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأشارت إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لابد أن يُستفاد به بالمثل في

عملية إعداد الإطار التمويلي متعدد السنوات. بيد أن الوفود كررت الإعراب عن الشواغل التي سبق أن أثارتها أثناء مناقشة الإطار التمويلي متعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وهي تحديدا الحاجة إلى تعزيز ملامح الشؤون الجنسانية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات من أجل دوافع التملك الوطني لفعالية التنمية.

١١١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٦ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨- ٢٠١١.

عشرون - مسائل أخرى

إحاطة بشأن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

١١٢ - قام كل من نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرامج) ومدير مجموعة تنمية القدرات بمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإحاطات الشفوية التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدعم الذي تقدمه كل من المنظمتين من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا.

١١٣ - وشكرت الوفود المتحدثين على العروض التي قدموها؛ وطلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تقديم الدعم لجهات التنسيق الوطنية من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل في المكاتب القطرية بأقل البلدان نموا، والسعي إلى تعزيز هذا البرنامج على نحو أكثر فعالية وذلك عن طريق المنسق المقيم.

١١٤ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للإسهامات التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وسألت عما إذا كانت للصندوق استراتيجية محددة لمساعدة أقل البلدان نموا من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وفي إشارة لمسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي جاء ذكرها في التقرير الشفوي، سأل أحد الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتزم اعتماد مبادرات أخرى من هذا النوع في المستقبل.

مناسبات أخرى

١١٥ - أجرى المجلس التنفيذي إضافة إلى ذلك المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) صندوق الأمم المتحدة للسكان

مناسبة خاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان: حلقة نقاش عن السكان والقضاء على الفقر؛

مشاورات غير رسمية عن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

إحاطة غير رسمية عن الهيكلة الإقليمية؛

إحاطة غير رسمية عن الاستراتيجية الكلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة غير رسمية عن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوسط آسيا، بما في ذلك تقرير التنمية البشرية لوسط آسيا.

(ج) الأنشطة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة غير رسمية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاستجابة الإنسانية؛

إحاطة غير رسمية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الهجرة الدولية.